الوقوف مع المسموحات وقيل الاخذ بمكارم الاخلاق وقيل هو تعظيم
من فوقه والرفق بمن دونه وقيل غير ذلك وينتظم كما قال بعضهم
الى قسمين طبيعي كالكرم والشجاعة وكسبي كمعرفة النحو واللغة
والتفرد باضافة بعضهما الى ذلك معرفة الكتاب والسنة وعلوم
وصوفي وهو ضبط الحواس ومراعاة الانفاس واجتناب المنهيات وبعضهم
بعضهم وشرعي وهو امتثال المامورات واجتناب المنهيات وبعضهم
وما كل وقت تري مسعفا ... فكن حافظا للطريق الادب
تري الله يكشف ما قد خفي ... فتحظي باجر ونيل الرتب
قال بعض المتقدمين كما ان قوة الاجساد بالاطعمة المصنوعة
كذلك قوة العقل بالاداب المسموعة ويوجد في بعض النسخ جمع خطبة
وهو كلام بليغ القلوب القاسية ويرغب الطبايع النافرة
منشق منها فخطب لانهم كانوا اذا اجتمعوا خطب خطيبهم
التصوف وكلها مقاصد جمع مقصد بكسر الصاد صناعة لجمود الاداء
ديث السابقة لجميعها رضي الله عن قائلها وقد رأيت
من الرواي جمع اربعون اهم من هذا كله وهي اربعون
حديثا مشتملة على ذلك اي على جميع اصول الشريعة
وفروعها والجهاد في سبيل الله والزهد في الدنيا والتخلق
بالاداب الحسنة وغير ذلك ولا يرد على قوله وقد رأيت جمع
اربعين زيادة حديثين لان مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح
او ان ذكر القليل لا ينفي الكثير كما قيل به في آية صلاة الجماعة افضل
من صلاة الفذ بخمس وعشرين مع رواية سبع وعشرين
او انه هنا كان عزمه على الاقتصار على الاربعين وعند
فراغها عن له زيادة الحديثين الاخيرين لما فيهما من

المناسبة

المناسبة لان احدهما فيه الوعظ بمعنى لغة الهوي وثانيهما من باب
الرجاء فكان ختم الكتاب بهما مناسبا وكل حديث منها قاعدة
من قواعد الدين القاعدة من القعود بمعنى الثبات وهي لغة
الاساس والعهد وخشبات يركب الجوارح فيها واصطلاحا امر كلي
ينطوي تحته احكام جزيياته موضوعها كالامر للوجوب فانه
دليل اجمالي ومن جزيياته اقيموا الصلاة وانتهي للدليل
اجمالي ومن جزيياته لا تقربوا الزنا وكيفية استفادة الحكم منه
ذلك ان يجعل الدليل التفصيلي مقدمة صغري والدليل الاجمالي
مقدمة كبري وينتج منهما نتيجة هي الحكم كان يقال اقيموا الصلاة
امر والامر للوجوب فينتج ان الصلاة واجبة وبهذا يعلم ان القا
بعد المعني ليست مرادة للمصنف لان تلك الاحاديث كلها من
باب الاحكام التفصيلية دون القواعد الاجمالية وانما اراد بالقا
المعتمدة والاصل الذي ترجع اليه الاحكام او كثير منها وقد وصف
العلماء بانها تعدل ثلث الاحكام الاسلام على حديث ان الحلال بين والحرام بين
النصيحة قال ابن رسلان كحديث من راي منكم منكرا فليغيره
بيده لان الاعمال الشرعية اما معروف يجب الامر به او منكر يجب
النهي عنه فهو نصف بهذا الاعتبار او هو نصف الاسلام او ثلثه
انما الاعمال بالنيات قال ابو داود ورسلان قال انه نصف
الاسلام والشافعي قال انه ثلثه قال ابن رسلان لان كسب
العبد بقلبه وجوارحه ولسانه والنية احد الثلاث او نحو ذلك
كالربع كحديث لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه
ثم الزم في هذه الاربعين ان تكون صحيحة ليعمل بها في الفضايل
وغيرها والمراد بالصحيحة غير الضعيفة فتتناول الحسنة
ومعظمها اي مما ليس في صحيحي شيخ الحديث وطبيب علله في العقديم
والحديث ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة
الجعفي البخاري قال الشيخ تاج الدين السبكي في طبقاته كان
البخاري امام المسلمين وقدوة المؤمنين وشيخ الموحدين

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)